إنجازات المؤتمرات العالمية السابقة في الاقتصاد الإسلامي

الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر

أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية

وأستاذ كرسي الاقتصاد الإسلامي جامعة اليرموك

المستخلص: قبل نيف وثلاثين عاماً انعقد في رحاب جامعة الملك عبد العزيز المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام ١٩٧٦، وليس من قبيل الصدفة أن يلتئم شمل المؤتمر السابع في هذه الجامعة العتيدة، والتي تستحق بجدارة عظيم الشكر لريادتها، إذ يمكن اعتبار المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي أهم مؤتمر في العلوم الإنسانية انعقد في اللحظة التاريخية المعاصرة لأمتنا الإسلامية.

الاستمرارية في الانعقاد من أبرز إنجازات المؤتمر التي أدت إلى تقاطع الإنجاز العلمي الرصين واللقاء بين العلماء على اتساع العالم كله . ونشهد اليوم المئات من أساتذة الجامعات والباحثين ومراكز البحث العلمي، والعديد من الدوريات والندوات والمؤتمرات التي تعقد ليس في البلدان الإسلامية بل وفي البلدان الأجنبية الأخرى، تناقش موضوعات هامة في فروع الاقتصاد الإسلامي المختلفة وتطبيقاته ومؤسساته. لقد أخذ علم الاقتصاد الإسلامي مكانته الصحيحة، وأنجزت العديد من الإبداعات العلمية في مجالات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وفي مضمار السياسة النقدية والسياسة المالية واقتصاديات التنمية وبناء المؤسسات الاقتصادية، كالبنوك وشركات التأمين الإسلامية، والتطبيقات الحديثة في توظيف الزكاة بصورة تنموية فاعلة لمواجهة مشكلة الفقر. ولقد كان لاقتراح أساتذة الشريعة الإسلامية وعلماء الاقتصاد في المؤتمر الأول الأثر الكبير في تحقيق هذا الإنجاز، مما يؤكد على أهمية استمرار هدا النهج والتكاتف بين علماء الشريعة والاقتصاديين، مع ضرورة المحافظة كذلك على استخدام اللغة العربية في أبحاث المؤتمر ومناقشاته.

ويتطلب حال الأمة الراهن على أن يُخصص مؤتمر في وقت قريب للتصدي لقضية التبعية الاقتصادية واستكناه سبل التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية، ولرسم خطة تأشيرية لتوزيع التخصص الصناعي والإنتاجي على الخريطة الكبيرة، بحيث يحقق العالم الإسلامي أمنا غذائياً حقيقياً، ويتوافق على بناء قاعدة صناعية رصينة متكاملة، ويستتبت قاعدة تكنولوجية ذاتية، ويستعيد أمواله الوفيرة المهاجرة وعقول أبنائه المغتربة، ولبناء نظام اقتصادي إسلامي متطور يحقق مستوى معيشي راق ويحرر الإنسان من البطالة والعوز والاستجداء على موائد الآخرين، ويطبق نظاماً للزكاة يتعدى الحدود المصطنعة.

إن عالمنا الإسلامي يتعرض لعملية استنزاف جائرة لموارده الطبيعية الثمينة وموارده البشرية الفاعلة، وعلى علماء الاقتصاد الإسلامي أن يبحثوا في الوسائل والسياسات والبرامج للتنسيق وتوزيع نمط التخصص لمصلحة كل الأطراف، بحيث يبني نظام اقتصادي جديد قادر على تصحيح نظام العولمة المجحف. إن الوقت يمر بسرعة مما يحفزنا على المبادرة الفورية لتوظيف مواردنا المالية لتحقيق انطلاقة اقتصادية تحقق استقلالاً حقيقياً لأمتنا.

بتوفيق من الله جل في علاه انعقد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام ١٣٩٦هـ الموافق ١٩٧٦م، الذي نظمته جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة. وكان القصد من انعقاده أحداث اختراق فاعل في منظومة الاقتصاد كعلم ومؤسسة وسياسة اقتصادية بحيث يبزغ فجر عالم جديد تحت مسمى الاقتصاد الإسلامي.

ويمكن وصف حال الوضع القائم آنذاك بما يلي:

١- لم يكن يدرّس في أقسام الاقتصاد علم الاقتصاد الإسلامي في الأغلب الأعم من الجامعات العربية خاصة وجامعات العالم الإسلامي عامة. واقتصر التدريس – إن وجد أصلاً – على مادة واحدة في عدد من الجامعات التي لم يتجاوز عددها أصابع اليد.

٢- قلما تطرق الاقتصاديون إلى موضوعات فنية اقتصادية من الناحية الإسلامية. وكان يدور قدر متواضع من البحث والنقاش عادة في رحاب بعض كليات الشريعة، وكانت الزكاة من أبرز الموضوعات. وكان النقاش ينصب في معظمه على النواحي الفقهية فحسب. وقلما تم التطرق إلى موضوعات اقتصادية معاصرة. وكان هذا الأمر طبيعيا إذ أن الأغلبية الساحقة من المشاركين لم يكن لديها أي إلمام بالنظرية الاقتصادية أو الفقه الاقتصادي.

٣- عموماً لم تكن هناك مراكز بحوث متخصصة في الاقتصاد الإسلامي تصدر بشكل دوري دراسات أو دوريات تتناول الموضوعات الأساسية في التحليل الاقتصادي أو السياسة الاقتصادية أو في بناء وسلوك المؤسسات الاقتصادية.

٤- لم تكن ظاهرة المصارف الإسلامية قد أخذت حيز التطبيق في بلدان العالم الإسلامي، ناهيك عن غيابها الكامل عن المسرح العالمي، وخصوصاً في بلاد الشتات ومواطن التجمعات الإسلامية في البلدان الأجنبية.

إستراتيجية المؤتمر العالمي الأول

كانت هذه القضايا والمشكلات تشغل بال المخططين والمنظمين للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، والذي كان بحق أهم وأخطر مؤتمر عالمي في العلوم الإنسانية انعقد في التاريخ المعاصر للأمة الإسلامية.

ولتحقيق انطلاقة إبداعية متراكمة تشق طريقا صاعداً في هذا العلم: من حيث التدريس والبحث ورسم السياسات الاقتصادية وابتكار وتطوير أدواتها وبناء المؤسسات الاقتصادية تم ما يلي:

أولا: موضوعات المؤتمر

وقد اختيرت الموضوعات الرئيسية التالية:

١- مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي (وحصر المراجع).

٢- سلوك المستهلك والمنشأة في الاقتصاد الإسلامي.

٣- دور الدولة في الاقتصاد المعاصر.

٤- التنمية الاقتصادية في الإطار الإسلامي.

٥- الزكاة والضرائب السيارة المالية.

٦- البنوك اللاربوية.

٧- التأمين في إطار الشريعة الإسلامية.

٨- التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

ثانيا: المدعوون للمؤتمر

دعي للمؤتمر قرابة أربعمائة أستاذ وباحث جامعي، ومراقب ومهتم وعدد من أبرز الإعلاميين من جميع أرجاء العالم الإسلامي، بل إن الاختيار قد غطى جميع القارات وشارك فيه علماء من الصين واستراليا وأمريكا، الخ..

وتقاسم أساتذة الاقتصاد وأساتذة الفقه والدراسات الشرعية هذا العبء الكبير مناصفة.. وقد كان لهذا الدمج بين علماء الاقتصاد وعلماء الشريعة أبلغ الأثر في جسر الهوة التي عمل المستعمر على إيجادها في مناهجنا ونجاحه في إقامة حاجز مفتعل يفصل بين العلوم الإنسانية الحديثة وبين العلوم الشرعية.

وخلال المؤتمر الذي تواصل لمدة أسبوع تقريبا في أفياء بيت الله الحرام، أدرك كلا الفريقان أنهما يعملان معاً ويفكران معاً، وأنّ متطلبات النهوض الإسلامي لأمتنا يتطلب بالضرورة جسر الهوة وتكامل المعرفة، كما يتطلب تفعيل الموارد العلمية البشرية واستثمارها لأقصى درجة وبأعلى مستوى، وبصورة متناغمة لبناء علم جديد له منطلقات نظرية وأدوات تحليلية في إطار قيمي، مهتدياً بالشريعة الإسلامية ومستفيداً من مرونتها في بناء المؤسسات الاقتصادية، وفي ابتكار السياسات القادرة على النهوض بالمجتمع الإسلامي، وتحقيق نموه وبناء قاعدة إنتاجية عميقة في مجال الصناعة والزراعة والتكنولوجيا مع تحقيق عدالة في التوزيع، بحيث يتحرر الإنسان من الفقر والفاقة والتخلف، وبحيث يصبح النموذج الاقتصادي الإسلامي،

مطروحا كبديل لبناء مجتمع عالمي يتمتع بالإنجاز المادي المتعاظم وبالرفاهية والسعادة الحقة والتعاون المتكافئ والعادل بين شعوب الكرة الأرضية.

ثالثا: الجانب الترويجي الأكاديمي

وإمعانا في الإصرار على إحداث قفزة نوعية في هذا المضمار ضمن الظروف الملائمة والمتاحة آنذاك، وجهت الدعوات لعمداء كليات الاقتصاد والإدارة في الجامعات العربية والإسلامية بحيث يستضيف المؤتمر عميد الكلية مع أستاذ اقتصاد يعمل فيها. وبالفعل شارك عدد كبير من العمداء والأساتذة. وكان الغرض من وراء هذه الدعوة إطلاعهم على موضوعات المؤتمر والتعرف على أطروحاته. ولقد كان لهذا الخطوة ولله الحمد أبلغ الأثر، ودفعت بالعديد من الكليات إلى استخدام برامج في التدريس ومسارات البحث العلمي، وتطوير مناهج لها صلات مباشرة بموضوعات الاقتصاد الإسلامي.

بعض من إنجازات المؤتمر وآثاره

لقد أسهم المؤتمر وما تلاه من مؤتمرات بشكل فاعل في تحقيق إنجازات مهمة وهذا لا يعني بالطبع إنه لم تكن هناك مؤسسات ونشاطات أخرى خارج نطاق المؤتمر أسهمت هي بدورها في تحقيق تقدم ملموس في شأن الاقتصاد الإسلامي والاهتمام به.

ومن أبرز هذه الآثار:

١- أصبح الاقتصاد الإسلامي يدرس كعلم في جميع الجامعات العربية والجامعات الإسلامية، على الأقل في مستوى درجة البكالوريوس.

٢- تم إنشاء أقسام مستقلة للاقتصاد الإسلامي في عدد من الجامعات وكليات الاقتصاد والإدارة، وفي بعض الجامعات أنشأت كلية الشريعة أقساماً تمنح درجة البكالوريوس ودرجة الماجستير ودرجة الدكتوراه في تخصص الاقتصاد الإسلامي. وتحتل المواد التخصصية الصرفة في الاقتصاد، مالا يقل عن ٥٠% من المواد الدراسية والنصف الآخر خصّص لدراسة الفقه الإسلامي ومواد شرعية أخرى، وتلك خطوة جريئة ولازمة. إذ أن الجمع بين دراسة الاقتصاد من ناحية فنية ودراسة الفقه الإسلامي تحدث التوليفة الضرورية للإبداع في مجالات الاقتصاد الإسلامي.

٣- تم إدخال مقررات في الاقتصاد الإسلامي والمصارف والمعاملات الإسلامية في عدد كبير من الجامعات في بريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية وغيرها من الدول.

٤- عقدت عدة مؤتمرات أو ندوات أو ورش عمل تحت عنوان الاقتصاد الإسلامي في أكثر من بلد غربي، وعلى سبيل المثال مؤتمرات رابطة الاقتصاديين الأمريكيين

American Economic Association

٥- نظمت عدة دورات سنوية تدريسية وتدريبية في التمويل الإسلامي في عدة جامعات ومؤسسات. وعلى سبيل المثال ما كانت تنظمه في الصيف دورة جامعة لافربو في بريطانيا بإشراف المؤسسة الإسلامية في بريطانيا ومعهد البحوث والدراسات التابع لبنك التنمية الإسلامي بجدة.

في مجال إنشاء مراكز البحوث وإصدار الدوريات:

١- تم إنشاء العديد من مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي من أبرزها المركز العالمي لبحوث الاقتصاد الإسلامي (حذفت منه فيما بعد العالمي) في جامعة الملك عبدالعزيز، وكان هذا المركز يصدر دورية متخصصة في بحوث الاقتصاد الإسلامي إلا أن هذه الدورية ألحقت فيما بعد بالدورية العامة الصادرة عن الجامعة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وهناك مركز التدريب والاستشارات IRTI التابع للبنك الإسلامي في جدة، وينظم المركز دورات تدريبية ويعقد ندوات علمية متخصصة يدعى لها عدد من علماء الاقتصاد وأساتذة الجامعات. وصدرت بعض هذه الندوات في مجلدات باللغة الانجليزية. ومن أبرزها محاضرات في تدريس الاقتصاد الإسلامي تناولت موضوعات متخصصة في النظام الاقتصادي والملكية وأنواعها، ونظرية التوزيع. ويصدر المركز دورية باللغة الانجليزية متخصصة.

ويصدر مركز صالح كامل الاقتصاد الإسلامي في جامعة الأزهر في القاهرة دورية كذلك، كما تصدر دوريات أخرى في جامعات ماليزية وأندونيسيه.

٢- تم إنشاء عدد من كراسي الأستاذية في الاقتصاد الإسلامي منها كرسي الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامي في جامعة اليرموك بالأردن.

٣- تم تكوين الجمعية العالمية لعلماء الاقتصاد الإسلامي وكان ذلك في المؤتمر الثاني الذي انعقد في إسلام آباد وتضم عدد كبيراً من الأساتذة المؤسسين والأعضاء، وتصدر الجمعية دورية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي، إلا أنها للأسف لا تصل بانتظام.

مجال المقررات الدراسية والتأليف الجامعي

صدر العديد بل والكثرة من الكتب لمؤلفين مسلمين وغير مسلمين في موضوعات عديدة في الاقتصاد الإسلامي وتميز كثير منها بالجدية والمستوى الجيد، وبعضها كان إعادة استنساخ لمقررات وكتب صادرة في الغرب عن الاقتصاد الجزئي أو الكلي أو التنمية وغير ذلك، وأضيف لها عناوين كبيرة مثال: الاقتصاد الجزئي الإسلامي، الاقتصاد الكلي الإسلامي، ولا تجد في الداخل إلا تكراراً لما يدرّس في الجامعات الغربية أو العربية دونماً أية إضافة حقيقية.

في مجال بناء المؤسسات

لم يقتصر الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي على مستوى البحث الأكاديمي الصرف والتوسع في النشر العلمي في الكتب والمجلات والدوريات المتخصصة، بل خطا الاهتمام إلى مجال أرحب وهو التمثل في البناء المؤسسي الاقتصادي في مجال الأعمال والممارسة التجارية. وتمثل هذا في بروز مؤسسات اقتصادية من أبرزها:

١ - المصارف الإسلامية

إنشاء مصارف إسلامية يمتلكها القطاع الخاص وكان لهذا النمط النصيب الأوفر، ومن أبرزها بنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني وفي السودان تحول النظام المصرفي بأكمله إلى النظام الإسلامي وكذلك في إيران. وتوسع انتشار هذه المصارف ليتجاوز البلدان الإسلامية إلى البلدان الخارجية في أوروبا وأمريكا والصين وبلاد أخرى، ويتجاوز عدد هذه البنوك الآن ٤٠٠ بنكاً إسلامياً تحوز على أصول تقدر بحوالي ٥٠٠ مليار دولار.

٢ - شركات التأمين الإسلامية

من الأمور المسلم بها الآن أن أي اقتصاد في أية دولة لا يمكن الاستغناء عن ثلاثة أنواع من المؤسسات الاقتصادية. النظام المصرفي، شركات التأمين، وبورصة الأوراق المالية. وليس غريبا أن يخطو تطبيق الاقتصاد الإسلامي خطوة هامة عن طريق إنشاء شركات تأمين إسلامية، وكانت البحرين سباقة في هذا. ومن أبرز البلدان: التجربة السودانية في تعميم شركات التأمين الإسلامية ومع هذا الإنجاز الكبير، إلا أن القدرات المالية لهذه الشركات لاتزال متواضعة، وفي الآونة الآخرة خطا التأمين الإسلامي مرحلة متقدمة إذ تم إنشاء شركات إعادة التأمين. وإن كانت البداية طيبة، لكن هذه الشركات قدراتها المالية متواضعة إلى حد كبير، وما زالت شركات

التأمين الإسلامية العاملة في البلدان الإسلامية تعمد إلى إعادة التأمين مع شركات إعـــادة تـــأمين كبرى غير إسلامية في العالم الغربي.

٣ - مؤسسات الزكاة

لفتت النقاشات إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الزكاة من حيث قدرتها على مواجهـــة مشكلة الفقر، متجاوزة الصورة التقليدية المتمثلة في إطعام الفقير وتـــأمين العـــلاج والمتطلبـــات الحياتية الضرورية الأخرى، إلى صورة جديدة لها بعد تنموي، يخرج الفقراء مـــن طبقـــة مـــن ينتظر تلقي المساعدة، إلى طبقة تمتلك وسائل الإنتاج المادية أو المعرفية أو من حيـــث التأهيـــل والتدريب، بحيث تنتشل الإنسان من مستنقع الفقر وتنقله إلى مستوى الكفاية وإنتاج فائض يزيـــد عن النصاب فيعود ومنتجاً قادرا على العطاء بدل الأخذ والاعتماد علـــى الآخـــرين. وتفاوتـــت استجابة المجتمعات الإسلامية، فمنها من أنشا مؤسسة الزكاة وربطها بوزارة الأوقـــاف، وتـــرك للأفراد الحرية في إخراج الزكاة طوعاً وتقديمها للمؤسسة دونما إلزام، واقتصر الإلزام فقط على استخلاص الضرائب المختلفة. ومنها ما جعل الإلزام القانوني وسيلة لتحصيل الزكاة وفرضـــها على جميع الأموال والدخول – حسب الشروط الشرعية – ومنها ما جعل الإلزام مقتصراً علـــى زكاة بعض الأموال دون غيرها.

ومن الأمثلة الهامة الاجتماعات السنوية التي تعقدها وزارة الأوقاف فـــي دولـــة الكويـــت والتي أصدرت بحوثا مهمة نقلت الزكاة إلى حيز التفكير والبحث العلمي الجاد، وأســـهمت فـــي إثراء الجانب التطبيقي، وتحويل الموسوعة العظيمة للشيخ يوسف القرضاوي في فقه الزكاة إلـــى واقع معاش في جانب أو أكثر.

٤ - الوقف الإسلامي

رغم أن المؤتمر الأول لم يفرد محورا مستقلا عن الوقف الإسلامي، إلا أن هذا الموضوع نال اهتماماً كبيراً في المؤتمرات الاقتصادية الإسلامية اللاحقة. وتبدى في أكثر من بلـــد وقـــف إيجابي حيال إحياء هذا القطاع الهام والذي أسئ فهمه بل تنكرت له كثيـــر مـــن بلـــدان العـــالم الإسلامي وحاربته قانونياً وإدارياً وعملت على تشويه صورته. ونشهد الآن مؤتمرات لاســـتثمار أموال الوقف وتنميتها وتوظيفها للنهوض بالمجتمع الإســـلامي فـــي شـــتى المجـــالات العلميـــة والصحية والمعرفية.

استمرارية المؤتمر

اتخذ المؤتمر الأول عدة توصيات من أبرزها أو أهمها:

التوصية الأولى: إنشاء أمانة عامة للمؤتمر تعمل على الإعداد والمتابعة لتفعيل توصيات المؤتمر، وعلى إيجاد الوسائل المالية والمتطلبات اللازمة لعقد المؤتمر كل سنتين، ويكون مقرها جامعة الملك عبدالعزيز.

التوصية الثانية: إنشاء مركز عالمي للاقتصاد الإسلامي يعنى برسم إستراتيجية للبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات الموارد على مستوى العالم الإسلامي، لتحقيق منهجية متكاملة للانجاز بصورة أكثر نفعاً، واستقطاب طاقات العلماء المسلمين لملئ الفراغ وتجنب التكرار.

وقد اتبع المؤتمر سنة حميدة نصت عليها التوصية الرابعة بعقد ندوات بين المؤتمرات، كان موضوع الندوة الأولى السياسة النقدية الإسلامية ومؤسساتها، وانعقدت عدة ندوات متخصصة. إذ أن انعقاد المؤتمر الثاني تأخر سبع سنوات عن موعده عندما انعقد في إسلام آباد في باكستان وتناولت بحوث المؤتمر موضوعات في التنمية والتوزيع من منظور إسلامي، وفي هذا المؤتمر تم إنشاء الرابطة العالمية لعلماء الاقتصاد الإسلامي. واستمر انعقاد المؤتمر كل ٤-٥ سنوات وبعد المؤتمر الثالث انعقد المؤتمر الرابع ورعته الرابطة العالمية للاقتصاد الإسلامي ومركز البحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، وجامعة لفربو بانجلترا، وانعقد المؤتمر الرابع في أغسطس ٢٠٠٠م وتلاه انعقاد المؤتمر الخامس الذي عقد في أكتوبر ٢٠٠٣م واستضافته جامعة البحرين. وبعد ثلاث سنوات من انعقاده، التأم المؤتمر السادس بجاكرتا باندونيسيا عام ٢٠٠٦م.

وتناولت المؤتمرات الأخيرة موضوعات في النظام المالي ودور الوقف في التنمية والبدائل الإسلامية للسندات والفساد وعوائق التنمية، والأسواق المالية من منظور إسلامي.

ملاحظات على المؤتمرات السابقة / التقييم والتحديات

حققت المؤتمرات السابقة نتائج تمثلت في انخراط أعداد كبيرة من الباحثين، وطرحت موضوعات محددة في كل مؤتمر واستقطبت باحثين من الأجيال الصاعدة ولم يعد يشار الآن إلى العدد القليل من الرعيل الأول من المؤسسين، إذ هناك المئات من أساتذة الجامعات والباحثين في الجامعات العالمية من مسلمين وغير مسلمين، أصبحت لهم إسهامات مقدرة في شتى فروع الاقتصاد والنظري التطبيقي. ومع ذلك لا بد من تسجيل بعض الملاحظات غير السارة على هذه المؤتمرات والتي بالإمكان تداركها:

أولا: اشترك في المؤتمر الأول نخبة بارزة من علماء الاقتصاد، وكذلك نخبة بارزة من الفقهاء وعلماء الشريعة. ولقد كانت للمناقشات وتبادل الأفكار بين الفريقين فوائد عظيمة وشكلت لبنة قوية لتوثيق الصلة بين الاقتصاديين وبين الشرعيين. ولكن ولشديد الأسف أخذ عدد المشاركين أو بالأخرى المدعوين من الفقهاء يتناقص شيئاً فشيئاً، حتى أنه في المؤتمر العالمي السادس في اندونيسيا لم يشترك في المؤتمر أي عالم شرعي، لا في الأبحاث ولا حتى في المناقشات. وهذا أمر خطير للغاية يجب التنبه له، إذ أن الاستمرار في هذا المنهج سيعيدنا للمربع الأول، وسيوسع الشقة بين مدرستين لا غنى لأحدهما عن الآخر. ويجب أن نعترف بأن كثيراً من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي تنقصهم المعرفة الأساسية بفقه المعاملات والعقود ومصطلحات الأحكام الشرعية في البيوع... إلخ.

وكذلك الأمر بالنسبة للطرف الآخر إذ ينقصه مفاهيم اقتصادية في معنى جهاز الأسعار ومعنى التوازن، ومشكلة الندرة وتخصيص الموارد والسياسة النقدية وأدواتها والسياسة المالية وأدواتها.. إلخ.

ويبدو أن الحاجة لاتزال قائمة لوضع مؤلف أو أكثر في موضوع الفقه للاقتصاديين يركز على الموضوعات الفقهية ذات الصلة بالاقتصاد، ووضع مؤلف في الاقتصاد للشرعيين، يوطئ لهم مشكلة الندرة، والتوازن العام والسياسة المالية والسياسة النقدية والأسواق المالية ومشتقات المعاملات المستقبلية، كالخيارات والمستقبليات.. إلخ.

ثانيا: اللغة العربية

انقسمت بحوث المؤتمر الأول إلى نوعين نصفها كتب باللغة العربية والثاني باللغة الإنجليزية ووضع ملخص لكل بحث باللغتين.. وعندما نشرت بحوث المؤتمر الأول صدر في مجلدين أحدهما اشتمل على البحوث باللغة العربية عموماً، والمجلد الثاني صدر باللغة الانجليزية اشتمل على البحوث باللغة الانجليزية.

ومن المحزن حقا أن دور اللغة العربية في البحوث والتعقيبات أخذ يتقلص، حتى أنه لم تقدم بل لم يطلب أن نكتب بالعربية، إنما يطلب أن تكتب بالإنجليزية – بحوث أو مناقشات باللغة العربية، وفي المؤتمر الأخير حتى أنه لم تجر أية مناقشة بلغة القران الكريم. وهذه نقطة يجب التوقف عندها طويلا إذ كيف يمكن النهوض بالاقتصاد الإسلامي دون أن يكون للباحث إلمام كاف بأصول العقيدة ومباحث الشريعة ومصادرها ومراجع فقهها وهي في مجملها مكتوبة باللغة العربية ومن علماء أفذاذ كثير منهم من غير أبناء الأمة العربية !!!

ومن المؤسف كذلك فإنك ترى بعض من قدموا بحوثاً في السياسة المالية، وقعوا في أخطاء لا تقرها الشريعة بحال من الأحوال عندما اقترحوا أحداث تغيير في معدلات الزكاة بالزيادة في وقت التضخم، وبالإنقاص في وقت الكساد !!!

والمطلوب التأكيد بالعودة إلى استخدام اللغة العربية في البحوث والمناقشات، وتحفيزاً للباحثين والعلماء الجدد لتعلم اللغة العربية والتحدث بها وكتابة بعض أبحاثهم بها. إذ أن اللغة العربية وعاء الحضارة الإسلامية ومنبع العلوم الإسلامية كلها.

ثالثا: على مستوى المؤسسات (المصارف الإسلامية)

إن الانجاز الأكبر الذي تحقق على مستوى بناء المؤسسات إنشاء البنوك الإسلامية وسرعة انتشارها الواسع وهذا شيء جيد ولا شك.. ولكن من المهم أن توظف البنوك الإسلامية فيما يعود بالنفع الدائم على اقتصاديات الأمة الإسلامية ولكن من المؤسف أن نسجل بأن معظم هذه البنوك لم تهتم بالدور التنموي المطلوب ولم تساهم في تغرير مقدرة أمتنا على تحقيق هدف الاستقلال الاقتصادي، بل إن نتيجة أعمالها لا تختلف كثيرا عن النتيجة التي آلت إليها البنوك التقليدية، وتركز معظم النشاط على بيع المرابحة وتزويد مجتمع الاستهلاك بالوقود سريع الاشتعال. وكان الأجدر بالبنوك الإسلامية أن تدرس تجارب ناجحة في التنمية والنماء الاقتصادي الجاد كتجربة البنوك الألمانية، وتجربة بنك مصر الذي أسسه الاقتصادي العبقري طلعت حرب باشا... علماً بان البنك كان بنكاً تقليديا حظي بترخيص في زمن المستعمر البريطاني، ولم يكن بنكاً إسلاميا بالمعنى المتعارف عليه إلا أن هذا الاقتصادي المصري الممارس جعل بنك مصر بنكاً أقام صرح الصناعة المصرية، وانشأ مصانع الغزل والنسيج في المحلة بكفاءة واقتدار والتي أصبحت منافسا قويا لصناعة المنسوجات القطنية في يوركشير ولا تكشير ببريطانيا ومن المؤسف أن البنوك الإسلامية اتجهت في كثير من نشاطاتها إلى السوق الدولية ووظفت قسطاً من موجوداتها في الخارج.

والمطلوب من هذه البنوك أن تغير من طبيعة عملها وأن تتوجه إلى القطاعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة والبنية التحتية واستزراع التكنولوجيا والقيام بمشاريع تتميز بالإبداع والمخاطرة المشتركة Joint venture أما عن طريق إنشاء شركات متخصصة تابعة بصورة أو أخرى، وإما عن طريق الاندماج أو المشاركة بين عدد من البنوك الإسلامية لإقامة مشاريع صناعية وإنتاجية على مستوى كبير، وإدخال التكنولوجيا المتطورة، وتخطي الحدود القطرية

الضيقة التي أنشأها المستعمر وبذلك تساهم في تحقيق التكامل بين اقتصاديات البلدان الإسلامية في سوق رحب كبير.

كما أن على البنوك الإسلامية أن تتهم بالحرف والصناعات الصغيرة، وان تنشئ دائرة في كل بنك إسلامي لها درجة كبيرة من الاستقلالية، لتمويل مثل هذه المشاريع. وهي مدعوة إلى الاستفادة من تجربة بنك جرامين الذي أنشأه بروفسور محمد يونس في بنغلادش وهو بنك تقليدي ومع ذلك حوّل آلاف الأسر إلى أسر منتجة وتخطى شروط الضمانات التي تعيق صغار المنتجين.

رابعاً: الرقابة الشرعية وتكديس النمطية والابتعاد عن الأصول

مارست معظم البنوك الإسلامية عملياتها التي لم تغير كثيراً إلى الأفضل في واقع مجتمعاتنا متدثرة بمظلة اسمها الرقابة الشرعية. ومن المحزن حقاً أن هذه الرقابة لم يكن أي دور فاعل في تصحيح مسارات البنوك الإسلامية، وانحصر دورها في تقديم تقرير شرعي في المؤتمر السنوي للهيئة العامة في حدود أقل من صفحة واحدة، يفيد بأن عمليات البنك من حيث العقود والمعاملات كانت مطابقة للشريعة الإسلامية، وبإمكان المرء أن يأخذ عيّنة من تقرير شرعي في بلد أ ويقارنه بتقرير رقابة الشرعية في بلد ب ليجد أن العبارات المستخدمة متقاربة إن لم تكن متماثلة تماماً.

وهذا القصور في الرقابة الشرعية متجذر في تكوينها إذ تقتصر في الأغلبية على متخصصين في الشريعة دون غيرهم. وأقصى عن قصد المتخصصون في الاقتصاد والشؤون المالية والمصرفية، وقلما يلتئم شمل هذه الرقابة وتدار بواسطة التليفون النقال وليس لها أي درجة من التفرغ أو الانتظام. مما مكن المصارف من الانغماس في بيع المرابحة وليس المشاركة أو المضاربة، بل وممارسة نشاطات تحوم حول بعضها الشبهات خصوصا في العقود الآجلة والممارسات في أسواق المعادن والذهب. وبالطبع لم يكن باستطاعة هيئة غير متفرغة وغير متوازنة في التركيب وقلما تجتمع لتحاجج في تطبيقات تلك العقود وبطريقة تلتبس عليها.

وهذا يتطلب رفد الرقابة الشرعية بعلماء ماليين واقتصاديين وخبراء في قضايا الأسواق المالية وأنماط الاستثمار في الابتكارات الجديدة كالمستقبليات والخيارات.

على مستوى السياسة الاقتصادية

تناولت المؤتمرات هذا الموضوع وأولته عناية خاصة، ولكن مازال الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة لاقتراح سياسات اقتصادية في مجالات التنمية والتصنيع والأمن الغذائي، وتطبيق

برامج محو الفقر والعوز وتوزيع منافع التنمية وتنوير الحكومات بضرورة تطبيق سياسات مدروسة يساهم في إعدادها اقتصاديون إسلاميون من ذوى الدراية والخبرة.

والحق أنه قد طرأ في السنوات الأخيرة فهم وإدراك أعمق لأهمية السياسة المالية لتحقيق هدف التنمية المتوازنة والمستديمة.

ومعلوم أن الزكاة فريضة إلزامية تتكفل الدولة بجمعها وإنفاقها في وجوه صرفها ويتسع مطرحها كلما اتسعت دائرة النشاط الاقتصادي، وأوسع الأبواب في فرضها يعتمد على قاعدة النماء. ومن حسن الحظ أن الفقه المعاصر أخذ في معظمه يدرك فلسفة الزكاة. ولما كانت مشاكل الفقر والعوز تتعقد مع تطور الزمان، فإن معالجة الزكاة للمشكلات الاجتماعية لابد أن يتطور كذلك، بحيث تطال الزكاة معظم النشاطات الاقتصادية المعاصرة.. وما اندثر من الفقه القديم بالنسبة للأصناف الزكوية لم يعد يعتد به.

ومع هذا التوسع في الإدراك لم نشهد توسعاً في التطبيق. ففي اغلب بلداننا لا يتعدى الاهتمام بالزكاة، أن أنشئت مؤسسة لاستقبال الزكاة بمعنى أن يأتي المزكي بماله إليها ولا يذهب العاملون عليها لجبايتها، وليس هناك أي محاسبة حقيقية، ومن ثم ظن الناس أن الزكاة تؤدى طوعاً.. وفي ظل انتشار الفساد وغياب الكفاءة الإدارة الحكومية زهد كثير من الناس في إيصالها إلى مؤسسة الزكاة، وفي أحيان أخرى تحجم الدولة عن جمعها بالنسبة لما يسمى بالأموال الباطنة. وباختصار فإن التطبيق العملي المجزئ والذي يسير بوجل واستحياء لم يمكن الزكاة من أن تلعب دورها الحقيقي في المجتمع الإسلامي.

والمطلوب إذن تقوم الدولة كما تفرض الضرائب أن تفرض الزكاة وتنفقها في وجوهها الصحيحة بحيث تلعب دورها في محاربة الفقر وفي أحداث بتنمية حقيقية عن طريق تمليك الفقراء أدوات حرفه وتأهيلهم وتدريبهم مهنياً وفنياً شريطة أن تبقى موازنة الزكاة مستقلة تماما عن موازنة الدولة، وان يكون للمؤسسة استقلالها وضماناتها القانونية وقواعد الإشراف والمراقبة والمتابعة.

الزكاة ودورها في الوطن الإسلامي الكبير

من المسلم به فقهياً أن الزكاة يجب أن تنفق في الإقليم الذي جمعت منه، وان السؤال ماذا لو أن عائدات الزكاة زادت عن حاجات الإقليم هل نقلها يجوز إلى أقاليم أخرى هي في حاجة إليها ؟ ولعل الصواب هو بالجواز بنقل الزكاة والسؤال المطروح الآن كيف يتعامل مع قضية النقل في ظل الوحدات السياسة القائمة حاليا ؟؟.

في المفهوم الإسلامي أن هذه الأمة هي أمة واحدة كالجسد الواحد، ومن ثم فإن فتح القنوات – ولو بصورة تدريجية لنقل الزكاة إلى الأقاليم الإسلامية التي يتعرض فيها الأطفال لسوء التغذية وانتشار الإمراض والأوبئة الفتاكة، ويحرم أقواماً منهم من حق التعليم مما يشكل حاضنة لاحتراف الجريمة، من شأن هذا كله أن يعزز النظرة إلى التطبيق العملي لمبدأ الإخوة الإسلامية العالمية، مما يعين مجتمعاتنا على النهوض ويعينها على أحداث تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية يعود نفعها على الجميع، ويملك مجتمعاتنا درعاً واقياً يحميها وخاصة الفقيرة منها من الدعوات الهدامة والبعثات التبشيرية التي تندثر كذباً برداء العطف الإنساني تحت مظلة ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني الأجنبية fNGOS. ومن شأن هذا أن يكتب الحياة لآلاف الذين يفرون من بلادنا هربا من غول الجوع والمسبغة والحرمان وتتلقفهم حيتان البحر، وهذا من شأنه أن نوفر لمجتمعاتنا المناخ للاحتفاظ بمواردنا البشرية، ويحقق مزيداً من الأمن الاجتماعي والاستقرار. فالفقر يخلق نزعات الكراهية والخروج عن الآداب العامة والقانون، ويوفر تربة صالحة لاستنبات القلاقل وشيوع الجريمة، والذي لن يتوقف شرها على بلاد الفقر بل قد يتعداه بحيث لا تسلم من عواقبه بلدان الغنى المجاورة.

ما لم يتم إنجازه في المؤتمرات السابقة وما هو الإنجاز الأكبر المطلوب

لقد تحقق إنجاز طيب منذ انطلاقة المؤتمر الأول غير أن ما لم ينجز أكبر بكثير، إن التحدي الأكبر الذي يواجه أمتنا الإسلامية يتمثل في تخليصها من أوزار التبعية في مختلف تجلياتها ومحاولات إلحاقها بالعالم الخارجي بشكل شبه كامل، مما يهدد وجودها ويحرمها من بناء نموذج إنساني متكامل قادر على أن يشبع طموحات أجيالها المتعلمة، ويقيها من شرور الذوبان في أنماط حياة غريبة، كما أن هذا الانسياق المتسارع لا يشكل خطراً على أمتنا الإسلامية فحسب، بل بشكل خطراً على الإنسانية جمعاء ومن ثم فإن عجز الأمة الإسلامية عن بناء نموذج إنساني راق، رفيع المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، يغلق أمام البشرية كلها أبواب النجاة وهذا بعينة عكس ما أرادة الله سبحانه لهذه الأمة كي تكون الشاهد والمعالج لأزمات العالم، (وكذلك جعلناكم امةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً)، وليس القصد هنا الإسهاب في أطروحات النهضة ودور الترابط بين مسارات التقدم الحضاري والألق الإبداعي، فالمعالجة تنصب هنا على جانب هام وهو الجانب الاقتصادي. وليس من قبيل جلد الذات أن ننوه في عجالة إلى سمات العجز والقصور الذي ترزح تحت نيره أمتنا. إذ رغم كل الضجيج والهرطقة الإعلامية في تصوير ما يسمى بالمعجزات الاقتصادية الموهومة التي يخيل أنها تحققت.. إلا أن الأمر في

حقيقته لا يعدو إذ يكون في معظمة فقاعات زائفة تتضخم حتى يظنها الظمآن ماءً سائغا للشاربين، وإذ به ملح أجاج لا يطفئ ظمأ ولا ينبت زرعاً.

من أبرز السمات الاقتصادية لأمتنا يكمن في مصطلح واحد اسمه التبعية الاقتصادية، يتمثل في ضآلة القاعدة الإنتاجية والصناعية المتكاملة، وافتقارنا إلى عمق تكنولوجي ذاتي وأصبح الاستيراد هو القاعدة مما استنزف أموالاً طائلة لصالح شركات الخيرة الفنية الأجنبية. ومعظم الصناعات التي لدينا هي صناعات تجميعية لمدخلات مستوردة، ولازالت الصناعات الإستراتيجية والثقيلة غائبة كصناعة الآلات والمعدات والقاطرات والسيارات والطائرات وغيرها، مما زاد من درجة خضوعنا للتكنولوجيا الأجنبية وبدلا من استزراع التكنولوجيا وفن الاختراع والابتكار ثم إغراق مجتمعاتنا بموجات من استيراد تكنولوجيا الاستهلاك والترف. ولعب الإعلام دوراً غير محمود في إشاعة ثقافة التزاحم الاستهلاكي والترف، بدل من التوجه لبناء ثقافة الادخار والتوفير من أجل بناء صناعة وطنية حقيقية ودون استثمار حقيقي في الإنتاج الزراعي والحيواني لتحقيق الأمن الغذائي، وقد رافق هذا الخلل خطر آخر كبير تمثل في سرعة استنزاف الموارد الأساسية التي تمتلكها وإعادة تدوير العوائد المالية الضخمة لتوظيفها في أسواق الدول الصناعية المهيمنة. كل هذا يحدث قبل أن نبني قاعدة إنتاجية صناعية وزراعية تحقق درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي. واستثمار هذه العوائد في البلدان الأجنبية يعرضها لمخاطرة عديدة. يتمثل في التلاعب في أسعار الصرف وتجاهل درجة عالية من الشفافية المالية وربما اللجوء إلى تجميدها. والتاريخ الاقتصادي القريب لم ينسى لبريطانيا التي كانت لها مستعمرات نالت استقلالها عمدت إلى تجميد أموالها في ما عرف لاحقاً حسابات الإسترليني، كما فعلت مع مصر والهند وغيرهما.

ومن المؤسف حقاً أن يصبح العالم الإسلامي طارداً لكفاءته العلمية والفنية، والإدارية ويقوم بعملية إحلال لها بالخبرة الأجنبية التي هي في أحسن الأحوال تقدم مصلحة أوطانها على مصلحة أوطاننا. واقترح أن يكون عنوان المؤتمر القادم:

(التكامل الاقتصادي إستراتيجية التقدم وتحقيق الاستقلال الاقتصادي)

وتركز البحوث حول الآليات التطبيقية لانجاز صيغ عملية لأحدث هكذا تكامل دراسات تتناول الموارد المائية وكيفية إدارتها واستغلالها لصالح الأمة الإسلامية بعيدا عن التهديدات الأجنبية. ودراسات تتناول الأمن الغذائي واقتراح وسائل وسياسات عملية لبناء دوائر التخصص في الإنتاج الزراعي وبالذات في الحبوب القمح والذرة والأرز... ولنا في السودان مثلاً مرتعا

خصبا مديدا ودراسات تتناول الثروة الحيوانية والثروة السمكية وربط الأسواق بحيث يحقق العالم الإسلامي قدرا أكبر من الاكتفاء الذاتي.

وكذلك الحال في القطاع الصناعي وتوزيع التخصص في ظل سوق إسلامية مشتركة يتيح إدخال الصناعات الكبيرة والثقيلة وتحقيق استزراع وتطور تكنولوجي حقيقي في سوق واسع يكسر الحلقة المفرغة للسوق الضيقة ودراسات تتعلق بالتبادل والحركات المالية، وتحرير الأسواق المالية والبورصات.

والنظر في أنظمتها وتنسيقها في بحث بتدفق الأموال بين البلدان الإسلامية دونما عوائق وفي ظل معاملات بنكية تعزز الاستثمار الحقيقي وتبنى سوقاً مالية منضبطة بقواعد شرعية ومشتقات مالية تبعد السوق المالية عن حمى المضاربات المدمرة.

ودراسات مرافقة للتنسيق الضريبي والإعفاءات وبحيث لا تشكل السياسات المالية عائقا أمام تحقيق اقتصاد إسلامي ومتكامل للأمة كلها.

وكذلك دراسات لترشيد استخدام العمالة والخبرة بين البلدان الإسلامية ومن الأهمية بمكان رسم هدف لاستراتيجيات بعيدة في ظل إطار من الآليات القصيرة والمتوسطة المدى مما يكفل تكامل فاعل في النهاية ويضمن توفير مصلحة لجميع الأطراف، ويجعل في المتناول تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الحقيقي للأمة الإسلامية ويخرجها من شرنقة التبعية الاقتصادية التي تنوء بحملها الآن وليس الدعوة لهذه الإستراتيجية من قبيل الترف الفكري لكنها تمثل مطلباً ضرورياً وطريقاً للخلاص قد يكون الطريق الأوحد أمام عاتيات العولمة وأخطارها في الهيمنة الاقتصادية على اقتصاديات الدول النامية والصغيرة.

وأخيرا أتقدم ببعض المقترحات التي قد تكون لها فائدة

أولا: العودة إلى سياسة حلقات بحثية مصغرة على شاكلة الحلقات التي كانت تتم بعد انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي علما بأن الفترة الزمنية بين مؤتمر وآخر كان في بعض الحالات خمس سنوات وربما أكثر.. وكل حلقة تتناول قضية واحدة تعالج بشكل متكامل وتخرج بتوجيهات عملية واضحة.

ثانيا: تطبيقات السياسة النقدية والمالية

من أكثر البلاد الإسلامية التي أخذت في تطبيق آليات جديدة وأدوات نقدية ومالية هي السودان وإيران. ومن ثم يوصى بأن يعقد مؤتمر اقتصادي إسلامي يدرس دراسة ميدانية

وعملية لاستخلاص العبر وتقييم الأدوات الجديدة التي استخدامها البنك المركـــزي فـــي حـــالات التضخم والانكماش عن طريق إصدار صكوك إسلامية.

ثالثا: تطبيقات الزكاة

تدرس حالات بعض البلاد الإسلامية التي طبقت بشكل كامل فريضة الزكاة... مـــا هـــي الأدوات والأساليب والإدارات التي قامت بالعمل وما هو مقدار حصيلة الزكاة، وكيف وجهـــت، وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها، ما هي المشكلات التي جابهتها مـــن أجـــل ابتكار وسائل للعلاج.

رابعاً: إنشاء بيت خبرة للاقتصاديين الإسلاميين

إنشاء بيت خبرة لتقديم المشورة للحكومات والمؤسســـات بالنســـبة لتطبيقـــات الاقتصـــاد الإسلامي في مجالات المصارف و الزكاة، والتنمية وسياسات معالجة الفقر ودعـــم الصـــناعات الصغيرة، وبناء نظم معلوماتية ودراســـات الجـــدوى، واســـتراتيجيات الاســـتثمار واســـتزراع التكنولوجيا، وإنشاء المشاريع المشتركة المائية، والزراعية، والصناعية وتنظيم الأسواق الماليـــة والسياسة النقدية.

Achievements of Previous International Conferences on Islamic Economics

Dr. Mohamed A. Sakr
Prof. of Economics, Jordan University
Chair Prof. of Islamic Economics Yarmouk University, Jordan

Abstract. Thirty Years had passed since the inauguration of the first International Conference on Islamic Economics. Thanks to King Abdul Aziz University which hosted the first conference in 1976. It is not a coincidence that the same renowned University is hosting the seventh conference.

It is not an exaggeration to state that the first conference was the most important one in the contemporary history of the Moslem *Ummah*, in the fields of all social and human sciences. The very important contribution lies in its continuity. Hundreds if not thousands of Moslem scholars all over the globe are indulging individually and sometimes collectively in depth in theorizing this new field. An excellent contribution were produced in micro and macro Economics, in the field of Banking, Insurance, economic development, in fiscal and monitory economics and in *Zakat* economics.

The first conference patronized the birth of a new social science. It did not only attract the notice of Moslem scholars, but it is now taught, discussed and researched by many non Moslem. The contribution made was the result of merging Islamic Shariah scholars with Moslem Economists.

The great challenge lies ahead, in how to build a world wide Islamic economic system embracing all the Moslem countries, and build a model which enables them to gain a sound economic independence. Economic integration or cooperation is the challenge we have to face. Any coming conference should focus on how to bring Moslem countries together in the face of catastrophic globalization. The Moslem world lags behind. Our very precious natural resources are extravagantly exploited. Trillions of Dollars are invested abroad. These funds should be derived to an indigenous investment. We should attain a state of food security, of strong diversified base of evolving technological lead. We have to raise our productivity to enable our labour force to gain a decent wage. We need effectively to apply *Zakat* all over the Moslem world in a manner which erases poverty.